S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25253
8 February 1993
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبعث إليكم خلاصة للكلمة التي ألقاها سعادة السيد رحمونوف رئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان أمام اجتماع رؤساء دول وحكومات رابطة الدول المستقلة في مينسك .

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) لاكيم ك. كايوموف
السفير
الممثل الدائم لجمهورية طاجيكستان
لدى الأمم المتحدة

090293

090293 090293 93-07792

المرفق

خلاصة الكلمة التي ألقاها سعادة السيد إ. رحمونوف
رئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان أمام اجتماع
رؤساء دول وحكومات رابطة الدول المستقلة في مينسك

أدت النتائج المأساوية المدمرة للنزاع المدني المسلح في طاجيكستان إلى معاناة إنسانية لم يسبق لها مثيل وإلى خراب اقتصادي ومادي هائل .

فقد سقط في حرب اقتتال الأخوة ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ قتيل وتحطمت حياة الكثيرين . وغدا الطاجيكيون لاجئين في وطنهم . فقد سجل رسميا ما يزيد على ٠٠٠ ٥٤٠ من اللاجئين ويوجد منهم في دوشمبه وحدها ٠٠٠ ١٢٠ شخص .

ولقد أنزلت الحرب بالاقتصاد الوطني خسارة لا تعوض . وجميع الخطط الرامية إلى تنمية البلاد اقتصاديا بقيت عمليا دون أي تنفيذ . وهبط الدخل الوطني الإنتاجي بالأسعار المقابلة بنسبة ٣١ في المائة .

كما نزلت أضرار هائلة بالاقتصاد الزراعي وبالنقل والإسكان وكذلك على الصعيد الاجتماعي في البلاد .

وترك عدم الاستقرار آثاره السلبية على حياتنا الداخلية . فالديمقراطية والتنمية مترابطتان ، وعلى الرغم من ذلك ، ومع أن الديمقراطية هي عامل من عوامل التنمية ، فإن التنمية ذاتها تعتبر شرطا أساسيا للديمقراطية الحقيقية .

وتبذل الحكومة الدستورية الجديدة لجمهورية طاجيكستان الجهود الحازمة وتتخذ التدابير العاجلة لإشاعة الاستقرار سريعا ولتهدئة الأوضاع على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإنساني والقانوني .

وبهدف تفادي مزيد من سفك الدماء ولتحقيق السلم والاتفاق الوطني أصدر المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان قانون العفو العام الذي يعفي من المسؤولية الجنائية والتأديبية والإدارية الأشخاص الذين ارتكبوا أعمالا مخالفة للقانون في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

وقد تمثلت الخطوة الثانية في هذا الاتجاه في إصدار المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان للأمر المتعلق بسحب السلاح من يد الأهالي وتجريد التشكيلات المسلحة غير القانونية من سلاحها . وقد تم حتى

الآن سحب قرابة ٥٠٠ ٢ قطعة سلاح وكمية كبيرة من التكنولوجيا العسكرية والذخائر . وقد تمكنت قوات الحكومة من السيطرة على جميع أراضي الجمهورية تقريبا وهي تتخذ التدابير لقطع دابر العصابات المسلحة غير القانونية التي تشن الغارات والتي ترفض تنفيذ الأمر المذكور وتمتنع عن تسليم أسلحتها وترفض الاقتراحات السلمية التي عرضتها قيادة الجمهورية .

ومن الأحداث التي تتصف بأهمية خاصة صدور قانون اللاجئين الذي يمنح استحقاقات معينة لجميع اللاجئين المسجلين لدى السلطات المعنية ولأسرهم ، وخصوصا من حيث أن هذا القانون يقدم المساعدة لأشد السكان تضررا . وتفيد الحسابات الأولية أن النفقات اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين تتجاوز عشرة بلايين من الروبلات .

ونتيجة لعدم استقرار الوضع الاجتماعي - السياسي والاقتصادي بسبب الحرب زاد الاتجاه نحو الهجرة حيث بدأ السكان ينزحون إلى خارج الجمهورية . فخلال فترة لا تزيد على تسعة أشهر في العام الماضي غادر طاجيكستان حوالي ٠٠٠ ٧٠ شخص بينهم ٠٠٠ ٤٤ شخص في سن العمل المنتج النشط . ويقدر أن تكاليف إعداد الكوادر اللازمة لتغطية النقص الناشئ عن هذه الهجرة تزيد عن ٣ بلايين من الروبلات .

على أننا ندرك أنه في ظروف الأزمة الاقتصادية الناشئة عن حرب اقتتال الأخوة التي أدت إلى حالة كارثية في بلادنا ، فإن من الصعوبة الشديدة أن نتمكن من التصدي وحدنا لمشاكل جمهوريتنا . وأود في هذا الصدد أن أعرب عن خالص الامتنان لما قدمته الشعوب والحكومات الشقيقة الأعضاء في رابطة الدول المستقلة من مساعدة أخوية غير مغرضة ، ولا سيما ما قدمه بوريس نيكولايفيتش يالتسين واسلام عبدوغنيفتش كاريموف ونور سلطان ابيشيفتش نزاربايف وإلى قادة حكومات ودول قرغيزستان وتركمانستان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلوروس وشعوبها .

إن الشعب الطاجيكي لن ينسى أبدا ما أبداه من حسن نية ونبل أولئك الذين مدوا يد العون لنا بالرغم مما يواجهونه أنفسهم من صعوبات ومشاكل . ففي وقت خيم فيه شبح المجاعة وانتشار الأوبئة على مقاطعات كبرى من قبيل كوليابسك وكورغان - توبنسك بسبب الحصار المفروض على السكان ، جاءت المساعدة من تلك الدول لتخفف من معاناة الناس لا في تلك المقاطعات وحدها فحسب بل وفي مناطق أخرى كثيرة في بلادنا كانت تتعرض للنقص الخطير في المنتجات الغذائية والأدوية والوقود ، إلخ .

إن برلمان جمهورية طاجيكستان وحكومتها يتخذان كل ما يلزم من تدابير للتعجيل بعودة البلاد إلى حالتها الطبيعية . وفي الوقت الحاضر تعمل المواصلات والاتصالات ذات الأهمية الحيوية بصورة مستقرة عمليا . وقد بُعثت من جديد هيئات السلطة الدستورية في جنوب طاجيكستان وعادت إلى الظهور بصورة قانونية أجهزة حفظ النظام والمحاكم والنيابة العامة . إننا نقوم بكل ما يلزم لضمان حياة الشعب السلمية الهادئة .

على أن سياستنا الوطنية لا يمكن أن تكون منتجة إلا إذا توفر مناخ خارجي موات .

فجمهورية طاجيكستان تشارك باعتبارها من أشخاص القانون الدولي ومن أعضاء الأمم المتحدة ، في أعمال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وفي غيره من المنظمات الدولية والحكومية الدولية المؤثرة الأخرى وقد انضمت إلى الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات .

وتستند جمهورية طاجيكستان في سياستها الخارجية إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في احترام سيادة الدول الأخرى واستقلالها الوطني وسلامة أراضيها ، والامتناع عن المواجهة والصدام ، وحل المسائل الأخرى الخلافية وتسوية حالات النزاع عن طريق الوسائل السلمية والسياسية وحدها ، والتعاون على أساس المساواة والفائدة المتبادلة مع جميع البلدان التي تبدي استعدادها لذلك . وانطلاقا من وضعها الجغرافي والجغرافي السياسي واستنادا إلى تقاليد الصلات التاريخية العريقة بين شعوب منطقة آسيا الوسطى فإن طاجيكستان ستعمل على توسيع علاقات الصداقة وحسن الجوار وتعزيزها مع جيرانها الأقربين ، أي مع أوزباكستان وقرغيزستان وتركمانستان وكازاخستان ، وكذلك مع جميع الدول الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة والجمهوريات السابقة في الاتحاد السوفياتي التي أقيمت معها خلال السنوات الأخيرة صلات دولية وثيقة .

وأود تأكيد أن جمهورية طاجيكستان تعترف بميثاق الأمم المتحدة وهي تمتثل بصورة مباشرة لأحكام وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس والاعلان العالمي لحقوق الإنسان وغير ذلك من الصكوك الدولية ، وهي تتقيد بالأعراف المسلم بها عموما للتعاون فيما بين الدول وستضع سياساتها الداخلية والخارجية على أساس ذلك وبالاستناد إلى أولوية القانون كما ستمنع بحزم أية محاولات ترمي إلى انتهاك حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية . وإن دولتنا لقادرة على ضمان المساواة بين المواطنين وحقوقهم وحرياتهم الأساسية بغض النظر عن منشئهم القومي والعرقي والديني أو غير ذلك . وإن الامتثال لحقوق الإنسان يمكن من إقامة مناخ ملائم للإبداع والتجديد والمبادرة ، فجميع حقوق الإنسان ، المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ليست مجرد شروط أخلاقية أساسية بل هي عامل هام في تنمية البلاد أيضا .

ولقد أعلنت مرارا وتكرارا وأود أن أعلن أمامكم الآن أننا نناصر إقامة دولة قانونية ديمقراطية علمانية . وأود أن أشدد بصورة خاصة أن القيادة القانونية الجديدة التي تقلدت السلطة في البلاد لا تحظر أي حزب سياسي ولا تمنع أية صحيفة معارضة مع أنه قد يوجد ما يكفي من الأسس القانونية والحقوقية لهذا الغرض . وإننا نناصر إقامة ديمقراطية تعددية تقوم على أساس القانون ونؤيد فتح حوار دستوري عملي الوجهة مع جميع الأحزاب والتجمعات غير الحكومية التي تضع على رأس سياستها مصالح الأمة بجميع شعوبها وتهتم بمستقبل البلاد . وإننا نؤيد طريق التطور المتمدن في طاجيكستان وهو الطريق الذي يضع الإنسان على رأس عملية التنمية ، فالإنسان الناشط الحر هو الذي سينمي بلادنا . على أننا سنعارض كل من يتذرع بالمثل العليا من قبيل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان دون أن يقترح ما هو بناء وعملي لإشاعة الاستقرار سريعا في بلادنا .

وإننا نرى بجلاء أن مستقبل بلادنا يتطلب المشاركة النشطة الفعالة من جانب جميع سكان طاجيكستان في حياة مجتمعهم . ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا بإقامة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وضمان الوضوح في إدارة شؤون الدولة .

على أننا نعترف بأنه على الرغم من التدابير التي اتخذناها حتى الآن ، فإن الأمور لا تجري جميعها بالشكل المطلوب حاليا . فالهدوء لم يستتب بعد كليا ، وما زالت تُسمع العبارات النارية وتُسفك الدماء أحيانا . فبعض زعماء القوى المعارضة من الذين أشعلوا حرب اقتتال الأخوة للاستيلاء على السلطة والذين هربوا الآن إلى خارج البلاد ما زالوا يصدرون الإعلانات المختلفة حول استيلاء الشيوعيين على السلطة وملاحقة الناس وقتلهم لأسباب سياسية أو لانتمائهم للإسلام . لكن هذا كله لا يخالف الحقيقة . فطاجيكستان دولة متعددة القوميات عاش فيها وما زال يعيش ممثلو مختلف القوميات والجماعات الإثنية بروح التفاهم والتسامح ، وسيبقون على ذلك في المستقبل . وبإمكان ممثلي جميع الملل أن يمارسوا دياناتهم وأن يقيموا شعائرهم وطقوسهم الدينية بكل حرية .

إن الغالبية العظمى من سكان البلاد تعتنق الإسلام . ونحن أيضا من أبناء هذه الأرض ومسلمون نحترم ديننا وقيمنا وتقاليدنا القومية وما كنا لنحارب الإسلام قط وما كنا لنحارب الاتجاهات السياسية الأخرى ، فنحن لا نتصدى إلا للأصوليين المتعصبين والمتطرفين الإسلاميين الذين يحاولون باستخدام طرق العنف ومعاداة الديمقراطية أن يستولوا على السلطة في البلاد وأن يقيموا فيها نظاما شموليا جديدا يتصف بالأصولية .

- - - - -